AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences
E-ISSN: 2637-0581

مجلة الحكمة العالمية للدراسات الإسلامية والعلوم الإتسانية
العدد 6، الرقم 4، ديسمبر 2023
E-ISSN: 2637-0581

الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعيَّة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي لسنة2020 - دراسة لأحكام القانون والشريعة

Reconciliation between spouses in light of the legislative amendments to the UAE Personal Status Law in 2020 - A study of the provisions of law and Sharia

علي سيف محمد الكندي Ali Saif Mohammed Alkindi
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)
asalkindi86@gmail.com

محمد نجيب بن عبدالله Muhammad Najib Bin Abdullah
University Sains Islam Malaysia (USIM)
mnajib@usim.edu.my

محمد فردوس بن عبدالرحمن Muhamad Firdaus Bin Abd Rahman
University Sains Islam Malaysia (USIM)
mfirdaus.rahman@usim.edu.my

Article Progress

Received: 17 Oct 2023
Revised: 20 Nov 2023
Accepted: 5 Dec 2023

* Corresponding Authors:
Ali Saif Mohammed Alkindi

E-mail:
asalkindi86@gmail.com

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على التعرف الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعيَّة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي سنة 2020 من خلال دراسة لأحكام القانون الاماراتي واحكام الشريعة الإسلامية وتناولت الدراسة مدى توافق الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في تحقيق الصلح على أكمل وجه، وذلك باتخاذ كل السبل والآليات الكفيلة بذلك. ولقد برزت أهمية الدراسة من خلال إظهار المصالحة والوساطة في تحقيق الأمن الأسري في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. إن الوساطة والصلح من أكثر الطرق فعالية لتحقيق الإصلاح والتوجيه الأسري وخفض نسب دعاوى الطلاق، وبيان قياس مدى أثر التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية 2020 وإيجاد نصوص قانونية خاصة تتبنى نظرية عامة للصلح بين الزوجين في قانون الأحوال الشخصية الإماراتي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الصلح في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الإماراتي. كما تناولت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص

القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، واحكام الشريعة والقوانين الوضعية ومقارنتها بنصوص القانون الوضعي ونصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها أن المصالحة والصلح لها دور كبير في تحقيق الأمن الأسري وإنشاء مراكز الإصلاح والتوجيه الأسري تسهم في خفض نسب دعاوى الطلاق.

الكلمات المفتاحية: الصلح – الزوجين – الأحوال الشخصية.

ABSTRACT

The study aimed to identify reconciliation between spouses in light of the legislative amendments to the UAE Personal Status Law in 2020 through a study of the provisions of Emirati law and the provisions of Islamic Sharia. The study addressed the extent to which Islamic Sharia and statutory laws are compatible in achieving reconciliation to the fullest extent, by taking all means and mechanisms to do so. The importance of the study emerged by demonstrating reconciliation and mediation in achieving family security in light of Islamic law and positive law. Mediation and reconciliation are among the most effective ways to achieve family reform and guidance, reduce the rates of divorce lawsuits, demonstrate the extent of the impact of the legislative amendments to the Personal Status Law 2020, and create special legal texts that adopt a general theory of reconciliation between spouses in the UAE Personal Status Law. The study followed the descriptive analytical approach to describe and analyze reconciliation in Islamic law and UAE positive law. The study also dealt with the inductive approach to extrapolating the texts of the Holy Qur'an, the purified Sunnah of the Prophet, the provisions of Sharia and positive laws, and comparing them with the texts of positive law, the texts of the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet The study reached many results, the most important of which is that reconciliation and reconciliation have a major role in achieving family security, and the establishment of reform and family guidance centers contributes to reducing the rates of divorce lawsuits.

Keywords: Reconciliation - spouses - personal status.

المقدمة

الصلح صمام الأمان لأقوى وأهم ركيزة مجتمعية، التي تقام عليها المجتمعات وتبني بها الأمم ماضيها وحاضرها ومستقبلها. لقد احتل هذا المفهوم حيّزًا كبيرًا في قوانين الدول التي تحرص على مجتمعاتها، وسبق تلك القوانين التشريعات السماوية وخاتمتها الرسالة المحمدية آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وآثار تاريخية، كلها تناولت – تفصيلاً وإيجازًا – مفهوم الصلح لما له من أثر في سلامة المجتمع (Abdullah, 2008). والصلح بأنواعه هو الدواء الفعال الذي يقي المجتمع من تفشي الأمراض النفسية كالأحقاد المدمرة ونزاعات الثأر التي لا تبقي ولا تذر إن تركت من غير تدخل، بل إن الأمر يتعدى ذلك ليصل إلى جرائم حقيقية تولد في لحظات شيطانية يغيب فيها أصحابها عن الوعي وتتملكهم نزعات للانتقام ورد.

إن مراكز الإصلاح والتوجيه الأسري في دولة الإمارات العربية المتحدة لها دور كبير في رأب الصدع الذي ينخر في كيان الأسرة الإماراتية، ومن خلال دورها السعي إلى الإصلاح والتوفيق بين الأسر. فالأسرة هي اللبنة التي تشيد وحداتها الصرح الشامخ للدولة، فمتى ما ضعفت هذه اللبنة حدثت اختلالات في المجتمع ككل. ومن هنا يأتي دور المصلحين بالوسائل التي تعينهم على إعادة تلاحم الأسر من خلال التوجيه الأسري للمختصين الذين يقومون–بدورهم– بعلاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأسر، وحله بالطرق الآمنة والحكيمة لعلاج وإسعاف الأسرة الإماراتية من خطر الطلاق وما يعقبه من تبعات لا تحمد عقباها (Mahmoud, 2015). وأن التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية قد ساهمت في تحديد ملامح الحياة الزوجية بين الأفراد، وقد وفرت تلك التشريعات الجديدة أكبر قدر من الحماية للنساء والأطفال بشكل ملحوظ، كما أنها وضعت حدًّا للعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وخاصة فيما يخص وجود أطفال من هذه العلاقة، حيث إن التعديلات التشريعية قد ساهمت في تطوير نصوص قانون العقوبات التي يعود تاريخ العمل بها منذ ثمانينات القرن الماضي (Ibn Razali, 2006)، وبناءً على ما تقدم، فإن التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية تتجه بشكل واضح إلى تعزيز ثقافة الإصلاح

في المجتمع الإماراتي بجميع أطيافه وشرائحه بما يتوافق مع جميع مستجدات العصر، وما يحمله من متغيرات جمة وتطورا تكنلوجيا كبيرا وملحوظا، مسترشدا بالموروث التاريخي الكبير، ومستدلا بالتعديلات والتشريعات الأخيرة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي لعام 2020. وكل ما ستقدمه هذه الدراسة من فائدة تشمل الجانب التشريعي القانوني الإماراتي الخاص بالأحوال الشخصية، مع بيان الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت تعديله الأخير في دولة الإمارات العربية المتحدة 2020 والخاصة بالصلح بين الزوجين، وما يكتنفها من تحديات وعقبات، والسعي لإيجاد سبل تذليلها.

مشكلة الدراسة

يعتبر قانون الأحوال الشخصية الإماراتي – وفق التعديلات والتشريعات الأخيرة لعام 2020 من التغييرات الجذرية في المجتمع الإماراتي، ولا يكاد يوجد بيت في دولة الامارات العربية المتحدة إلا تأثر بتطبيق هذا القانون لأن الحياة الأسرية الإماراتية ومشاكلها تمس كل فرد في الدولة مواطنا كان أو مقيما. وهذا التأثير له أبعاد كبيرة في المجتمع بحيث قلل من نسبة ارتفاع الطلاق للضرر إذ يتم رفض النزاعات غير المثبت ضررها مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية لعام 2005. لكن القانون الجديد وكغيره من القوانين الموضوعة له سلبيات ستسعى الدراسة للوقوف عليها بغية إصلاحها، وذلك من خلال تناول أثر هذه التعديلات على المجتمع لا سيما أننا نعيش في عصر التكنولوجيا التي أضفت الكثير من الآثار التي لها دور كبير في الفرد والأسرة. ولذا، تطبيق بعض مواد القانون أثار جدلاً بين أوساط المختصين والمستشارين الأسريين مما استدعى وضعه تحت دراسة وإخضاعه للتحليل ومقارنته بالأعوام الخمسة التي سبقت صدور القانون من عام 2015-2020 والأعوام اللاحقة لصدوره من عام 2020-2022، وإبراز دور مراكز الإصلاح والتوجيه الأسري ودورها الفعال في عودة التلاحم لكيان الأسرة الإماراتية.

ولقد تأكدت مشكلة الدراسة من خلال ما تم تناوله في الدراسات السابقة وخاصة دراسة (Muhammad, 2021) التي سلطت الضوء على أن هناك خلاف بين الفقهاء حول مسألة اختيار من يقومون بالتحكيم للصلح بين الزوجين أو ترشيح الحكماء من أسرة الزوج والزوجة، أو أن الترشيح يكون من خلال القاضي فقط على أن يكونوا من لجنة التوجيه الأسري، الأمر الذي يصعب معه فهم مكامن الخلاف والنزاع بين الزوجين. أمّا (Al-Badawi, 2019) فقد أشارت إلى أن الصلح يحتاج إلى مزيدًا من الصبر والعديد من الجولات، وهو ما لا يتوافر لدى الراغبين في الطلاق. فقد يتمسك كل منهما بعد الإفصاح للجنة التوجيه الأسري، الأمر الذي يحد من قدرة الحكمان على اتخاذ قرار بالإصلاح أو التفريق. وبالتالي لا يمكن للقاضي أن يتخذ القرار الصحيح في هذه الحالة. أما (Abdel Qader, 2021) فقد أشار إلى أن الاتفاق الصلح قد شكلياً فقط، حيث إن الطرفين قد لا يلتزمون بهذا الاتفاق، وبالتالي فإن التشريعات الجديدة لم تركز على مسألة نقض الصلح واستمرار الخلاف بين الزوجين. ولقد أكّد (Hashi, 2018) أن الاتجاه للصلح هو أصل من أصول التشريع الإسلامي، إلا أن التشريعات الجديدة لم تسلط الضوء على أن اتجاه الزوجين إلى الصلح يستلزم المزيد من المتابعة من لجنة التوجيه الأسري، وهو ما قد تعجز عنه اللجنة نتيجة عدم وجود نص قانوني يلزم اللجنة بأمور المتابعة إلى إغلاق القضية أو إعادتها مرة أخرى لساحات المحاكم الإماراتية. أما الحمادي (2018) فقد أكّد أن العديد من الحالات قد تعجز عن إثبات تعرضها للضرر أمام القاضي في محكمة الأحوال الشخصية، وأن المشكلة تكمن في تعديلات قانون الأحوال الشخصية وذلك فيما يخص المادة (118) والمادة (120) من قانون الأحوال الشخصية الذي يخول القاضي برفض الدعوة للطلاق والتفريق وفقاً لأسباب واهية غير منطقيه، الأمر الذي يجعل أمام القاضي حلاً وحيدًا بإحالتهم إلى لجنة التوجيه الأسري.

ولقد تأكدت مشكلة الدراسة من خلال المقابلات التي أجريت مع العديد من القضاة والمحامين من ذوي الخبرة في قانون الأحوال الشخصية، حيث استخدمت الدراسة

طريقة (Braun, V., & Clarke, V. 2019) في إجراء المقابلات، حيث خلصت نتائج المقابلات في أن هناك العديد من الثغرات القانونية في التعديلات التشريعية الجديدة والتي تستلزم إعادة نظر بشكل جذري في صياغة التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية، وخاصة فيما يخص المحكمين وطريقة اختيار وترشيح من يقوم بعملية التحكيم سواء من الأسرة أو لجنة التوجيه الأسري. كما لم يتضح موقف قانون الأحوال الشخصية إلى احتكام المقيمين في دولة الإمارات من الاحتكام إلى قانون بلادهم.

أسئلة البحث

سيحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الصلح بين الزوجين وما التطور التشريعي له في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؟
2. ما التحديات والعقبات والآثار القانونية التي تواجه التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؟
3. كيف استفاد المجتمع الإماراتي من الصلح بين الزوجين فيما يخص التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؟
4. ما التصورات المستقبلية بخصوص التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق أهداف:

1. بيان الصلح بين الزوجين وتوضيح التطور التشريعي له في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
2. اكتشاف على التحديات والعقبات والآثار القانونية التي تواجه التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

3. تحليل استفادة المجتمع الإماراتي من الصلح بين الزوجين فيما يخص التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
4. تقديم الاقتراحات على التصورات المستقبلية بخصوص التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

منهج البحث

استخدم الباحث المنهجية الوصفية التحليلية الاستقرائية والتطبيقية لتناول دراسة الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعيَّة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي سنة 2020، من خلاله تتبع واستقراء الحالة الاجتماعية للأسرة الإماراتية وبنيانها والتركيبة السكانية لها، وبالتالي التوصل إلى مكمن الخلل، ووضع التطبيقات والحلول. وكذلك استقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة فيما يخص الصلح بين الزوجين وكيفية اختيار الحكماء، المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الصلح بين الزوجين فيما يخص التعديلات التشريعية الجديدة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يساهم المنهج في تحليل تلك المعضلة الاجتماعية، اعتمادا على ما سوف يتم استقراؤه من الكتابات والإحصائيات التي اهتمت بالموضوع، وإمعان النظر في الواقع المعاش نظرا، الدراسة الميدانية: حيث تقوم الدراسة بإجراء مقابلات مع المشرعين والقضاة والمختصين في قانون الأحوال الشخصية الإماراتي للتأكد من توافق التعديلات التشريعية الجديدة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يساهم المنهج النوعي في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، وذلك لتحليل العوامل والأسباب والظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أدت إلى حدوث الظاهرة محل الدراسة والتوصل إلى حلول منطقية لحلها وفقاً للظروف التي تمر بها (Brown, 2019). للخروج بنتائج وتوصيات تخدم مسار البحث.

أهمية البحث

تتلخص أهمية البحث في الأمور الآتية:

1. الحد من ارتفاع نسبة النزاعات المعروضة في المحاكم بإنشاء مراكز الإصلاح والتوجيه الأسري وخفض نسب دعاوى الطلاق.
2. قياس مدى أثر التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية 2020 وإيجاد نصوص قانونية خاصة تتبنى نظرية عامة للصلح بين الزوجين في قانون الأحوال الشخصية الإماراتي.
3. تعد هذه الدراسة مرجعا هاما للمشتغلين بالصلح الأسري بما يثري مساعيهم في موضوع الصلح الأسري.
4. توفر هذه الدراسة الأساس النظري للمشرع الإماراتي من أجل اتخاذ ما يلزم من تعديلات قانونية تجاه ترسيخ إجراءات الصلح في التعديلات التشريعية الجديدة 2020.

الدراسات السابقة

على الرغم من أن هذه الدراسة وما ستتناوله من موضوع قد سبقت بدراسات حملت بعضا مما ستتطرق إليه دراستنا إلا أن لا شيء مما سبق يمكن أن يكون مستوفيا لمحاور هذه الدراسة، ولكون منهج البحث العلمي يحتم علينا استعراض الدراسات السابقة التي يجدها الباحث مشتركة في البعض من أجزاءها مع ما نحن بصدده فقد اطلع الباحث على مجموعة منها، وفيما يلي استعراض مبسط لما اطلع عليه الباحث من دراسات سابقة مع نبذة عما وصلت إليه من نتائج وتوصيات. وقد خلص الباحث الى مجموعة من الدراسات التي تدعم مسار البحث وهي:

دراسة بعنوان "حماية المرأة من جميع أشكال العنف بين الشريعة والقانون" لتواتي، فضيلة وحسيني، عزيزة. (2022). هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية حماية المرأة من

جميع أشكال العنف في ضوء النصوص القانونية والشرعية. وتناولت الدراسة وجود فجوه كبيرة بين الشريعة والقانون في الالتزام بضمان حماية المرأة من كافة أشكال العنف. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على النصوص القانونية التي تحث على ضمان حماية المرأة من كافة أشكال العنف في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي في التعرف على حماية المرأة من أشكال العنف في الشريعة والقانون. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن أحكام القانون تتفق مع نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية في رفض العنف وضمان حماية المرأة من كافة أشكال العنف وأن هذا الضمان مكفول بقوة القانون. ولقد أوصت الدراسة بضرورة توضيح القوانين التي تؤيد حماية حقوق المرأة. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لحماية حقوق المرأة في الشريعة والقانون. إلا أن الدراسة الحالية تتناول مسألة الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

مقالة علمية تحت عنوان "الآليات المرصدة للصلح بين الزوجين في القانونين الجزائري والمغربي" لبن كعبة، عمارية. (**2022**) هدفت الدراسة إلى التعرف على الآليات المرصدة للصلح بين الزوجين في القانونين الجزائري والمغربي، وتناولت الدراسة العديد من الآليات التي يمكن للقضاة تناولها في الصلح بين الزوجين ومقارنتها في القانون الجزائري بالقانون المغربي. ولقد سلطت الدراسة الضوء على المقارنة بين الآليات المرصدة للصلح بين الزوجين في القانونين الجزائري والمغربي. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الآليات المرصدة للصلح بين الزوجين في القانونين المغربي والجزائري، كما تناولت الدراسة المنهج المقارن للتعرف على أبرز الآليات المستخدمة للصلح بين الزوجين، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الآليات المرصدة بين القانونين المغربي والجزائري متقاربين بشكل كبير، ولقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من المتبادلة

للقانونين المغربي والجزائري بتطبيق تلك الآليات في الصلح بين الزوجين، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الآليات المرصدة للصلح بين الزوجين، إلا أن الدراسة تتناول الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

دراسة علمية تحت عنوان "أثر الصلح والوساطة في تحقيق الأمن الأسري على ضوء الشريعة والقانون" ليلى حمي وحوبه. (2021). هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الآليات البديلة في تسوية النزاعات الأسرية والهادفة إلى تحقيق الأمن الأسري، الذي يعد عاملا أساسا وضرورة قصوى في حياة المجتمعات. وتناولت الدراسة مدى توافق الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في تحقيق الصلح على أكمل وجه، وذلك باتخاذ كل السبل والآليات الكفيلة بذلك. ولقد برزت أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الصلح والوساطة في تحقيق الأمن الأسري في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. فالوساطة والصلح من أنجع السبل في تحقيق الأمن، وكيف حثت النصوص الثابتة القطعية على الاعتماد على الصلح كطريقة بديلة للتوفيق بين الزوجين. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الصلح والوساطة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، كما تناولت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والقانون الوضعي. كما اتبعت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة نصوص القانون الوضعي ونصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الصلح والوساطة لهما دور كبير في تحقيق الأمن الأسري. ولقد استفادت الدراسة من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للصلح والوساطة، إلا أن الدراسة الحالية تناولت بيئة مغايره بدولة الإمارات العربية المتحدة ولم تتناول الوساطة كما تناولتها هذه الدراسة.

دراسة تحت عنوان "الصلح في القضايا الأسرية بين الشريعة والقانون الجزائري" لفخار، حمو (2021). هدفت الدراسة إلى التعرف على الصلح في القضايا الأسرية بين

الشريعة والقانون الجزائري وكيفية تفادي الخصومات والخلافات الأسرية الشائعات جمع النّصوص التي لها علاقة بالصلح. وتناولت الدراسة أن كثرة الخلافات الأسرية أسبابها اختلاف الآراء والأهواء وتباين الرغبات وعدم استشعار أهمية الرابطة الزوجية. ولقد سلطت الدراسة الضوء على الصلح في القضايا الأسرية بين الشريعة والقانون الجزائري. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الصلح في القضايا الأسرية بين الشريعة والقانون الجزائري، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الصلح في القضايا الأسرية ممكن إذا كان هناك اراد حقيقية من المتخاصمين للصلح. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الصلح في القضايا الأسرية في الشريعة الإسلامية وموقف القانون الجزائري منها. إلا أن الدراسة الحالية قد تناولت بيئة مبحوثة مغايره عن البيئة المبحوثة التي تناولتها الدراسات السابقة حيث تناولت الدراسة الحالية الصلح بين الزوجين في التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة وموقف الشريعة الإسلامية من هذه التعديلات التشريعية.

مقالة علمية تحت عنوان "الطلاق والحقوق المالية للمرأة المطلقة دراسة تحليلية مقارنة في ضوء قانون الأحوال الشخصية العراقي" لمحمد، ريحان. (2021). هدفت الدراسة إلى التعرف على الطلاق والحقوق المالية للمرأة المطلقة دراسة تحليلية في ضوء قانون الأحوال الشخصية العراقي، وتناولت الدراسة المشكلات التي تتعرض لها المرأة منذ وقت الطلاق وحالات الجور والظلم التي تتعرض لها وعدم وجود عائل في ضوء أحكام قانون الأحوال الشخصية بالعراق. ولقد سلطت الدراسة الضوء على قانون الأحوال الشخصية وعن الحقوق المالية للمرأة المطلقة. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الطلاق والحقوق المالية للمرأة المطلقة دراسة تحليلية في ضوء قانون الأحوال الشخصية العراقي، كما اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية

المطهرة بشأن المشكلات التي تتعرض لها المرأة المطلقة وعن أكل حقوق المرأة المطلقة. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الطلاق لها حقوق وواجبات من بينها الانفاق على المرأة المطلقة وهو ما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد أوصت الدراسة الحالية بالعديد من التوصيات من بينها ضرورة تخصيص مبالغ معلومة بمعرفة القاضي المختص على أن يكون هذا المبلغ بالاتفاق مع محكمة الأسرة من أجل عدم تعريض المرأة المطلقة للمزيد من الضغوطات.

رسالة دكتوراة بعنوان " أحكام الخلع بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، لبركة، نور الهدي وبوسعيدية، حليمة. (2020). هدفت الدراسة إلى التعرف على أحكام الخلع بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، ولقد تناولت الدراسة أحكام الخلع بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري ومدى تطابق أحكام القانون الجزائري مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد سلطت الدراسة الضوء على أحكام الخلع بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أحكام الخلع بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية تتطابق مع نصوص القانون الجزائري حيث أن نصوص القانون تستمد أحكام الخلع من الشريعة الإسلامية. ولقد أوصت الدراسة بأهمية الخلع في الشريعة الإسلامية وذلك لإعادة صياغة نصوص القانون الجزائري بما يلزم من تعديلات. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على نصوص الخلع في الفقه والشريعة والإسلامية والنصوص القانونية لقانون الخلع بقانون الأحوال الشخصية الجزائري، إلا أن الدراسة الحالية قد تناولت مسألة الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعية بقانون الأحوال الشخصية الإماراتي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

رسالة دكتوراه بعنوان "دور الصلح في تسوية المنازعات المدنية والجنائية (دراسة قانونية تحليلية)" لعبد الله محمد سعيد إسماعيل (2020). هدفت الدراسة إلى التعرف

على دور الصلح في تسوية المنازعات المدنية والجنائية ومقارنتها بالطرق البديلة لفض المنازعات. ولقد تناولت الدراسة دور الصلح باعتباره وسيلة قائمة على اتفاق وتراضي الطرفين الذي يتمحور بشأنهما تنازلات متبادلة عن كل او بعض من الحقوق بين الطرفين لتسوية المنازعات، تسلط هذه الدراسة الضوء على الطرق البديلة لفض المنازعات والطبيعة العقدية للصلح في المجال المدني والطبيعة القانونية لها في المجال الجنائي وتم البحث في احكام الصلح في المنازعات المدنية و الجنائية من حيث نطاق تطبيقها، والشروط المتعلقة بتواجدها، وتأثيرها في تحريك الدعوى وإنهاء المنازعات، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الصلح في تسوية المنازعات المدنية والجنائية ومقارنتها بالطرق البديلة لفض المنازعات، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن من أهم الطرق لفض النزاع وانهاء الخصومة وتأدية الحقوق إلى اصحابها و مستحقيها، إلا انه في ظل الأزمة التي تتمثل بكثرة عدد القضايا المنظورة امام المحاكم، الأمر الذي يشير إلى كثرة الإجراءات وإهدار المزيد من الوقت والمال، مما يدفع المتخاصمين اللجوء إلى طرق بديلة بدلًا من رفع نزاعهم إلى القضاء، ممَّا قد تزيد في قطع أواصر الوئام وتزايد شدة الخلاف بين الأطراف المتنازعة، قال الإمام عمر رضي الله عنه: ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يحدث بين القوم الضغائن. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على تحليل دور الصلح في تسوية المنازعات المدنية والجنائية، إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية وما يخص الصلح بين الزوجين وموقف الشريعة الإسلامية فيها.

مقالة علمية بعنوان "الصلح الواقي من الإفلاس في النظام القانوني الإماراتي مع القانون المصري (دراسة مقارنة)" البلوشي، نورة غلوم محمد موسى محمد (2019).
هدفت الدراسة إلى التعرف على الصلح الواقي من الإفلاس في النظام القانوني الإماراتي مع القانون المصري، وتكمن مشكلة الدراسة في التباين الواضح في مسائل الصلح الواقي من

الإفلاس في النظام القانوني الإماراتي عن القانون المصري. ولقد برزت أهمية الدراسة الضوء على أهم المواضيع التي أهتم بما المشرع التجاري الإماراتي من خلال إعادة تنظيم القواعد المنظمة للنظام القانوني الخاص بإفلاس المشروعات والشركات الاقتصادية من خلال الصلح الواقي من إفلاس وقد ترجمه عنايته من خلال إعادة تنظيم النصوص القانونية المتعلقة بالصلح الواقي من إفلاس الواردة في قانون المعاملات التجارية، وصياغتها بطابع جديد في قانون الإفلاس. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل النظام القانوني الخاص بالإفلاس في النظام القانوني الإماراتي والنظام القانوني المصري، كما اتبعت الدراسة النظام المقارن للمقارنة بينهم فيما يخص قانون الإفلاس والصلح. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الصلح الواقي من الإفلاس يعد اتفاقاً رضائياً بقصد الوصول إلى اتفاق رضائي بينهم لتجنب المدين من إشهار إفلاسه، وإعطاء المدين الثقة أمام دائنيه في قدرته المالية في مواصلة ممارسته إلى أعماله التجارية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة منح المشرع الإماراتي حق تقديم طلب الصلح الواقي من الإفلاس للشخص الظاهر والمستور في العمليات التجارية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للصلح الواقي من الإفلاس، إلا أن هذه الدراسة الحالية قد تناولت الصلح الوارد في قانون الأحوال الشخصية بين الزوجين وموقف الشريعة الإسلامية منها بقانون الأحوال الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وهذه الدراسة تتناول **الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعيَّة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي سنة 2020**، وتم دراسة ماهية الصلح والتطور التشريعي للصلح والتحديات التي تواجه التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية في ضوء قانون الأحوال الشخصية الإمارتي وأحكام الشريعة الإسلامية، وبيان الآثار القانونية المترتبة على الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الإماراتي، والذي خرج بمجموعة من النتائج وتوصيات

تســـهم في إيجاد حلول واقعية في البلاد للحد من مشـــكلة الطلاق أو الخلع واتخاذ ما يلزم من إجراءات للصـــلح للحفاظ على كيان الأســـرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. والتي يمكن تفصيلها في التالي:

ماهية الصلح والتطور التشريعي للصلح

أولاً/ مفاهيم الصلح: اختلف أهل العلم في تحديد مفهوماً واضحاً للصلح:

- **فالصلح في اللغة:** يأتي لكلمة أصلح وهو الإصلاح والمصالحة، كما أن مفهوم الصلح في اللغة هو قطع المنازعة (Belkacem, 2001). وفي لغة العرب بمعني القيام بالسلم، سواء كانت السين مكسورة أو مفتوحة (Ibn Manzur, 1987)، وقد قيل إن كلمة صلح، أي القيام بإزالة الفساد عن الشئ (الجوهري، 1990)، ويأتي بمعني التصالح بين الأطراف المتنازعة وأصلحوا وتصالحوا واصالحوا وصالحوا بالتشديد على الصاد، وقيل قوم صلوح أي متصالحون (Ibn Manzur, 1999). وبالتالي فإن الصلح قد تأتي بمعني العودة إلى حالة الصلاح والاستقامة وفقاً لأوامر ونواهي أحكام الشريعة الإسلامية (Abadi, 2005).
- **أما الصلح في الاصطلاح:** أكد الفقهاء والعلماء أن الصلح هو قيام فرد أو أكثر بإنهاء الخلافات والخصومات المستمرة بين أطراف النزاع مهما كانت أسباب النزاع والخصومة (Abu Zahra, 1971)، ويمكن القول هذا المفهوم يعد مفهوماً منقوصاً، حيث أنه يتصف بالعمومية، وبالتالي ونحن بصدد تحديد المفهوم الاصطلاحي للصلح من التخصيص لحالة النزاع بين الزوجين، وبناء على ما تقدم فإن المفهوم الاصطلاحي المقترح هو أن الصلح يعني القيام بفض النزاع وإنهاء الخصومة بين الزوجين في إطار الأسرة بحيث تنتهي حالة النزاع والخلاف لتعود الأسرة إلى حالة التماسك كما كانت قبل النزاع. ويتصف هذا المفهوم بالخصوصية حيث يختص بالأسرة فقط دون

غيرها والتي ينشأ النزاع والخلاف على أثرها. كما أن هذا المفهوم يتصف بالشمولية يشمل كافة الأسر التي يمكن أن تنشأ بها حالة النزاع والخلاف الأسري بشكل واضح.

- **أما عن المفهوم الفقهي للصلح:** هناك العديد من الاسهامات الفقهية التي تخص مفهوم الصلح بشكل ملحوظ، فقد ركزت المذاهب الفقهية الأربعة على اختلاف تناول المفهوم الفقهي للصلح، وأشار الحنفية أن الصلح من العقود، وأنه عقد يساهم في رفع وإزالة النزاع بين الأطراف المتخاصمة بالتراضي، كما أشاروا أنه عقد يرفع به التشاجر والتنازع بين الأطراف المختلفة درءاً للفساد والفتن، كما أكد الأحناف على أن عقد الصلح يمحي النزاع والشقاق وله ركنان، ركن إيجاب وركن قبول على ما اتفقت عليه الأطراف المتنازعة (Al-Zuhaili, 2001). ولقد أكد المالكية أن الصلح هو التنازل عن حق أو الدعوى من أجل دفع الضرر والنزاع خشية وقوعه، حيث أشار المالكية أن الصلح يجوز أصلاً في المنازعات التي قد تكون لم تحدث أو من المتوقع حدوثها (Ibn Al-Hammam, 2003)، وهو ما لفت الأنظار إلى تطابق رأي المالكية مع قول الله تعالي في محكم التنزيل: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (سورة النساء، آية رقم 128)، ولقد أكد الشافعية أن الصلح هو عقد يمكن من خلاله إنهاء النزاع والخلاف والشقاق، فالغاية لدى الشافعية هو قطع النزاع والشقاق بحيث يمكن من خلاله قطع النزاع بين المتخاصمين، ولقد أشار الحنابلة أن الصلح هو معاهدة يمكن بمقتضاها الاصلاح بين الأفراد المختلفين (Al-Shirazi, 1992).
- **أما عن المفهوم القانوني للصلح:** فقد برزت العديد من الاسهامات التي لبيان المفهوم القانوني له، حيث أكد (Khalaf, 1990) أن الصلح في الاصطلاح القانوني هو اتفاق الأطراف المتنازعة على فض كافة الخلافات التي نشبت بينهم بشكل ودي، وقال (Al-Musaidi, 2006) بأن الصلح هو عقد يمكن من خلاله انهاء النزاع بين

الزوجين بحيث يمكن تنازل كل طرف عن الادعاءات والشكوى لإنهاء حالة الخلاف والشقاق. ولقد أكد (Omar, 2003) أن الصلح بين الزوجين هي قيام القاضي بجمع الزوجين من أجل عدم الوصول إلى قرار الطلاق والتفريق بين الزوجين. كما أشار (Makhdoom, 1999) أنها محاولة يحاول من خلال القاضي إلى إيجاد كافة السبل لمساعدة الزوج في إرجاع زوجته، أما (Lamatai, 2006) فقد ركز على أن الصلح هو اتخاذ العديد من الإجراءات التي تقضي بضرورة تقديم النصح والإرشاد للزوج حتى يمكن اقناع الزوج بالحفاظ على أسرته وعدم وقوع الطلاق والحفاظ على العلاقة الزوجية واستقرار الأسرة وعدم تفويت الحياة الزوجية.

- **أما عن المفهوم الصلح في القانون الإماراتي:** لم يوضح قانون الأحوال الشخصية الإماراتي مفهوماً محدداً لعملية الصلح بين الزوجين، إلا أنه مصطلح حديث نسبياً في القانون الإماراتي، حيث أن المشرع الإماراتي كان يحذو حذو التشريعات العربية في الدول الإسلامية من عدم ذكر مفهوماً محدداً للصلح في قانون الأحوال الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة (Al-Nour, 2012). ويتضح مما بأن مفهوم الصلح قد سلط الضوء على الأركان الواجب توافرها في الصلح هي:
- **الركن الأول/ الصلح عقد اتفاق بين الأطراف المتنازعة:** فهو التزام بين زوجين أحدهم عليه الإيجاب والأخر عليه القبول على أمراً معيناً (AL-Gledi, 2010)، ولقد استدل أصحاب هذا الرأي بما ورد في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ (سورة المائدة، آية رقم 1)، كما قال الله تعالى في كتابة العزيز ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة، آية رقم

235)، حيث أقرت الآيات الكريمة أن الوفاء بعقد الصلح والالتزام به من صميم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك فإن الله قد أمر بإبرام عقد النكاح من أجل الحفاظ على ارتكاب المعاصي بالمواعدة سراً (Al-Alusi, 1999).

1. **الركن الثاني/ إزالة الخلاف:** وإنهاء الخصومة واسقاط المشكلة والنزاع بين الزوجين، إذا رفع للقضاء فالقاضي يقوم بمحاولة إنهاء النزاع والتعرف على موطن المشكلة من إيجاد مناقشتها وإيجاد الحل الملائم لها للوصول إلى الصلح المنشود (El-Sherbiny, 1997)، ومن الجدير بالذكر أنه في حالة صدور قرار ملزم من المحكمة بالفصل في النزاع فلا يمكن اللجوء مرة أخرى إلى الصلح، حيث يكون في هذه الحالة قرار المحكمة ملزماً لكافة الأطراف (Al-Saratawi, 2007).
2. **الركن الثالث/ الرضا بين الزوجين:** ولقد أشار (Al-Nidani, 2001) أن الرضا هو حالة من الارتياح لقرار الصلح بين الزوجين على ما نشب بينهم من خلاف ونزاع، ولقد أكدت نصوص القرآن الكريم على مفهوم الرضا في قوله تعالى في محكم التنزيل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء، آية رقم 29)، ومن الجدير بالذكر أن الزوج أو الزوجة لا يمكن إجبارهم على قبول الصلح حيث أن الأثر القانوني يبقي، فلكل طرف الحق في اللجوء إلى القضاء ورفع دعوى قضائية. ولقد أكدت السنة النبوية المطهرة على هذا الرأي حيث قال ﷺ في سنن ابن ماجة من حديث أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (إنما البيع بالتراضي) (الحديث. أخرجه الألباني. # 2185). وبالتالي فإنه لا يوجد إكراه على الصلح ولا يجوز.
3. **الركن الرابع/ العوض:** هو ما يعرف بمعاوضة عن الصلح، وهو حصول المتعاقدين على العوض الملائم، حيث أن المدعي يحصل على بدل الصلح الملائم والمدعى عليه يحصل على بدل الصلح والمدعى عليه يحصل على المصلحة محل النزاع.

ثانياَ/ التطور التشريعي للصلح:

أن المرأة ما قبل الإسلام كانت مسلوبة الإرادة في كافة أمور حياتها، فلم تكن لها حقوق تذكر ولو كانت من الأحرار، حيث حرمت المرأة من التعليم والأرث، وكانت المرأة في عهد الدولة الإغريقية القديمة والدولة اليونانية القديمة تتزوج الرجل بما يشابه عقد البيع بين ولي المرأة والرجل، حيث أن الرجل له سلطات لانهائية على زوجته، حيث كان يضرب الزوجة ويحبسها ويطلقها وله أن يزوجها أيضاً ممن يريد في حال حياة الزوج، ويمكن أن يوصى الزوج بالزوجة لأحد أصدقائه قبل مماته، كما أن له أن يأتي بأحد أصدقائه لمعاشرتها إذا كانت لا تنجب ليتأكد بنفسه من عدم مقدرتها على الانجاب (Ramadan, 2022). كما أن المرأة الرومانية في تلك العهود لم يكن لها الحق في الطلاق إلا في نطاق ضيق إذا كانت تتزوج من أحد الأسياد، وبالتالي فإن العلاقة بين الرجل وامرأته هي علاقة امتلاك ولم تكن تعرف الصلح أو التسامح أو الرحمة مع المرأة (Ben Awali, 2012). ومع دخول العقيدة المسيحية وإيمان العديد من أباطرة الرومان بها فكانت المرأة لم يتغير وضعها على الإطلاق، فلم يكن لها الاعتراض أو طلب الطلاق بشكل نهائي، ويمكن القول إن الطلاق في المسيحية ممنوع إلا لعلة الزنا، وهو ما دفع إلى تحقيق استقرار الأسرة، إلا أنه استقرار غير حقيقي، حيث أن أطراف الأسرة متنافره نتيجة الخلافات العميقة بين الزوج والزوجة. ولم تستطع العقيدة المسيحية معالجة الثغرات النفسية لدى المتزوجين، فزادت الخلافات ونشبت الصراعات، بل قد تجد من الأسرة الواحدة الرجل في اتجاه والمرأة في اتجاه أخر، وبالتالي فإن الصلح لم يكن مألوفاً في تلك الأزمنة حيث أن أغلب الظن أن المرأة هي ملك للرجل ولا يجوز لها حتى طلب الطلاق، وإن حدث وطلقت المرأة يتم توقيع عقوبات مادية وبدنية على الطرف الذي قام بالتطليق (Al-Dali, 2012). وأكد (Tommy, 2021) أن الحضارة الهندية أن المرأة إذا مات زوجها فإنها تقوم بحرق نفسها، أو دفن نفسها حية بجواره، فالمرأة الهندية لم يكن لها الطلاق ولم تعرف اتفاقاً للصلح بينها وبين زوجها. وكذلك فإن المرأة

الصينية لم تكن تعرف الصلح، حيث أنها قد تغادر إلى بيت أبيها في حالة الغضب فقط (Jabbar, 2019).

ومع بروز الشريعة الإسلامية والدخول في دين الله أفواجاً فإن مسألة الصلح بين الزوجين أصبحت راسخة بشكل كبير، حيث وضع الله تشريعاً ملزماً يوضح كيفية إجراء الصلح بين الزوجين، حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (سورة الأنفال، آية رقم 61)، حيث أشارت الآية الكريمة أن الصلح يتطلب أولاً رغبة من الاطراف المتخاصمة لفض النزاع والاشتباك بينهم. وبالتالي فإن الصلح يأتي وفقاً لإرادة ورغبة الزوجين في حسم الخلاف واغلاقه بما يحافظ على استقرار وتماسك الأسرة (Al-Jassas, 1992). ولقد انتقل التشريع الإسلامي من فكرة الرغبة في الصلح إلى مرحلة الخوف خشية عدم الطاعة والنشوز، حيث أشارت الآية الكريمة أن المرأة إذا خافت من زوجها النشوز والإعراض فليس هناك مشكلة أن يتوسط بينهما أحد الصالحين من أجل التوصل إلى الصلح واستكمال الحياة الزوجية (Al-Isfahani, 2003). ولقد أقرت السنة النبوية المطهرة على مسألة الصلح بين الزوجين حيث روي أن الرسول ﷺ قال: (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً) (الحديث الشريف. أخرجه أبوداود. دار الكتب العلمية، #3594).

ويعد الصلح من أقدم الوسائل الإنسانية التي جعلت المشرع الإماراتي يأخذها بعين الاعتبار بشكل واقعي وذلك من أجل مواجهة هذا الكم الهائل من القضايا التي ترد إلى المحاكم (Al-Nour, 2012). وبالرغم من أن الكثير من القوانين في الدول العربية والإسلامية اتبعت نفس النهج، وخاصة قانون الأحوال الشخصية السوري الصادر بمرسوم تشريعي رقم 59 بتاريخ 1953/9/7 المعدل بالقانون رقم 34 الصادر بتاريخ 1975/12/31، كما أن قانون الأحوال الشخصية في دولة الإمارات قد مضى على نفس النهج مع العديد من القوانين في الدول العربية الأخرى ولاسيما المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أن قانون الأحوال الشخصية الإماراتي لم يعرف الصلح بين الزوجين مثل قانون الأحوال

الشخصية الأردني وخاصة المادة 61 لسنة 1976 وقانون الأحوال الشخصية في دولة الكويت رقم 51 لسنة 1984، وكذلك قانون الأحوال الشخصية المغربي المعدل لسنة 1993، وقانون الأحوال الشخصية بدولة السودان لسنة 1991 وخاصة المادة 42 لسنة 1991(Al-Nour, 2012). ويمكن القول إن من أبرز المبررات للاتجاه إلى الأخذ بالصلح في التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية هو كثرة القضايا طلباً للطلاق أو الخلع، الأمر الذي قد لفت أنظار المشرع الإماراتي بشكل كبير.

الآثار القانونية على الصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعية والقانونية

أولاً/ الآثار القانونية المترتبة على الصلح بين الزوجين في القانون الإماراتي:

تبرز الآثار القانونية الالزامية التي تترتب على الصلح بين الزوجين في القانون الإماراتي إلى العديد من الآثار، ومما لاشك فيه أن النزاعات والشقاقات تهدم الأسرة وتساهم في إنحراف الأبناء، وتساعد على العداوة والبغضاء، وتؤدي إلى قطعية الأرحام والسقوط في براثن الفواحش، وقد يؤدي إلى ضياع الدين وفي بعض الحالات إلى ارتكاب الجرائم السالبة لحق الحياة (Tommy, 2021). فأن فكرة الصلح يمكن الاستعانة بها في التوسط بين الزوجين لتفادي هذه الأمور، حيث أن الهدف الرئيسي من الصلح قانونياً هو الفصل بإنصاف بين خصمين أو بالأحرى بين خصمين متنازعين (Brickey, 2017) والتي تنعكس هذه الاثار الناجمة على الطلاق والخصام على عدم الصلح

ومن المؤكد أن الإقرار هو الاعتراف بارتكاب الشيء كأن يدعي شخصاً بارتكابه شيء معين فيقوم المدعى عليه بالإقرار ثم يقوم بعد ذلك المدعى عليه والمدعي بالتصالح، ومن البديهي أيضاً أن المدعي إذا طالب بحقه أنكره المدعى عليه، وهو ما يشير إلى وقوع عبء الاثبات على المدعي، كما أن المدعي يحمل في نفسه غلاً نتيجة الشعور بالظلم والغبن، الأمر الذي يجعل الصلح يضيق هوة الخلاف ويكسر شوكة النزاع، وهو ما يكون بارزاً في مسائل الأحوال الشخصية بشكل ملحوظ. ولقد أشارت نصوص القانون الإماراتي في مسألة

عبء اثبات الضرر على المدعى عليه فيما ورد بالمادة 118 الفقرة رقم 1 والتي تنص على أنه إذا لم يثبت الضرر واستمر الشقاق بين الزوجين وتعذر على لجنة التوجيه الأسري والقاضي الإصلاح بين الزوجين، فإن القاضي مخول أن يلجأ إلى الحكمين من أهليهما إن أمكن بعد أن يكلف كلا من الزوجين تسمية حكم من أهله قدر الإمكان في الجلسة التالية على الأكثر (Al-Hayali, 2022).

كما أن المادة 118 الفقرة رقم 2 تنص على أن حكم المحكمة يجب أن يشتمل على تعيين حكمين من تاريخ صدور القرار ولمدة لا تتجاوز تسعين يوماً، كما يمكن للمحكمة المختصة أن تصدر قراراً بمد هذه المدة، وكذلك فإن المحكمة تقوم بتعيين الحكمين وتقوم المحكمة أيضاً بتحليف الحكمين اليمين بأن يقوم كل منهم بمهنته بعدل وأمانة (قانون الأحوال الشخصية الإماراتي، 2023). ويمكن القول إن القانون الإماراتي لم يسلم بفكرة الطلاق والتفريق والاستسلام للصلف والعناد بين الطرفين، حيث يبذل قانون الأحوال الشخصية الإماراتي كافة المحاولات التي يمكن أن تكون فرصة للصلح والعودة مرة أخرى إلى دفئ الأسرة وانهاء حالة الجدال والصراعات (Al-Hayali, 2022). ولقد أقرت المادة 119 من قانون الأحوال الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة أن على الحكمين تقصي أسباب الشقاق وبذل الجهد للإصلاح بين الزوجين، ولا يؤثر في سير عمل الحكمين، امتناع أحد الزوجين عن حضور جلسة التحكيم متي إعلانه بالجلسة المحددة أو الجلسات اللاحقة، إن حصل انقطاع بينهما (قانون الأحوال الشخصية، 2023).

ثانياً/ التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي:

إن نصوص القانون الأحوال الشخصية قد تناولت العديد من التعديلات التشريعية وخاصة التعديلات التي تم اعتمادها والعمل بها في عام 2020. ولقد تناول المرسوم بقانون اتحادي المادة رقم 5 لسنة 2020 تعديل أحكام القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 الخاص بالأحوال الشخصية، حيث تنص المادة الأولي أنه يستبدل بنصوص المواد 56، 71، 72،

100، 120 من القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 بخصوص الأحوال الشخصية، النصوص الآتية (المذكرة الإيضاحية لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي، 2008):

- المادة 56 التي تنص على أن للزوج على زوجته حقوق منها الإشراف على البيت والحفاظ على موجوداته، وإرضاع أولاده منها إلا إذا كان هناك مانع، ويمكن القول إن المادة 56 تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية في إلزام الزوجة مسؤولية الحفاظ على البيت ورعاية الصغار. ولقد أشارت المذكرة الإيضاحية الإماراتية أن عدم خروج الزوجة إلا بأذن زوجها يحقق مصلحة البيت والأسرة.
- ولقد نصت المادة 71 أن النفقة تسقط عن الزوجة في الأحوال التالية، إذا قام الزوجة بمنع نفسها من الزوج بدون وجود عذر شرعي، وكذلك إذا هجرت مسكن الزوجية دون عذر شرعي، إذا منعت الزوج من الدخول إلى بيت الزوجية دون عذر شرعي، إذا صدر حكم أو قرار من المحكمة مقيد لحريتها في غير حق الزوج وجارى تنفيذه، وإذا أخلت بالتزاماتها الزوجية التي ينص عليها القانون (Al-Hayali, 2022).
- ولقد أكدت المادة 72 من القانون أن خروج الزوجين من البيت للعمل وفقاً لأحكام القانون أو الشرع أو العرف أو مقتضى الضرورة إخلالاً بالالتزامات الزوجية وعلى القاضي مراعاة مصلحة الأسرة في كل ذلك. حيث تتطابق أيضاً أحكام الشريعة الإسلامية مع نصوص المادة 72 في أن خروج الزوج أو الزوجة للعمل لا يعد خرقاً لنصوص القانون، أو إخلالاً بالالتزامات الزوجية، حيث أن الحياة الزوجية تفترض في الوقت الراهن المزيد من الأعباء المالية التي تحتم خروج الرجل والمرأة للعمل لكسب الرزق وتوفير كافة المستلزمات للأسرة بشكل واضح (المذكرة الإيضاحية لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي، 2008).
- ومن نص المادة 100 يتضح أن الطلاق يقع بمجرد أن ينطق الزوج أو وكيله بكلمة الطلاق، على أن تكون وكالة الشخص وكالة خاصة ومعتمده لدى الدولة، وكذلك ينقعد من الزوجة إذا كان لديها أيضاً وكالة خاصة، وذلك وفقاً لما اتفق عليه كافة

الأطراف في عقد النكاح، وبالتالي فإذا كان الاتفاق مختلفاً في عقد النكاح فإن القاضي يرجع إلى عقد الاتفاق. وتتفق المادة 100 مع أحكام الشريعة الإسلامية في أن الطلاق يقع من الزوج بمجرد النطق به أو وكيله، ويصدر القاضي الحكم بالطلاق والتفريق بعد التأكد من شهادة الشهود بأن الزوج قد نطق بما لايدع مجالاً للشك بتطليق زوجته، ويقوم القاضي بإثبات الطلاق بتاريخ نطق الزوج لصيغة الطلاق (Al-Kubaisi, 1988).

- ولقد نصت المادة 120 من التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية على أنه إذا عجز الحكمان عن الاصلاح فعلى المحكمة أن تعرض توصية الحكمين على الزوجين وتدعوهما للصلح قبل إصدار الحكم بالتفريق بينهما، فإذا تصالح الزوجان بعد توصية الحكمين بالتفريق بينهما وقبل صدور الحكم، فعلى المحكمة إثبات ذلك الصلح (Al-Hayali, 2022). وترى الدراسة أن المادة 120 قد منحت الحكمان صلاحيات واسعة وبموجب هذه الصلاحيات تتضح اتجاه الارادة القانونية، فإذا كان الزوج هو المسئ، يصدر القاضي الحكم بالطلاق طلقة واحدة بائنة لارجعة فيها على أن يدفع الزوج بدلاً مناسباً، والبدل المناسب هو التعويض عن قيمة الضرر الذي أصاب الزوجة نتيجة الإساءة التي ثبتت بحقه وأيدها توصية الحكمان، وكذلك فإن هذا التعويض يكون بخلاف الحقوق المترتبة على عقد الزواج أو الطلاق، من نفقه المتعة والعدة والانفاق على الصغار وخلافه.
- ولقد أشارت المادة الثانية من المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2020 الخاص بالأحوال الشخصية أية أحكام تخالف هذا القانون أو تتعارض معه فإن هذه الأحكام تلغى. وهو ما يشير إلى أهمية التعديلات التشريعية التي صدرت في عام 2020 بخصوص الأحوال الشخصية (قانون الأحوال الشخصية الإماراتي، 2023).

الخاتمة:

تناولت الدراسة المفاهيم الخاصة بالصلح بين الزوجين في ضوء التعديلات التشريعيَّة لقانون الأحوال الشخصية الإماراتي سنة 2020 وخرجت بجموعه من النتائج وتوصيات أهمها فيما يلي:

أولاً/ النتائج:

1) خلصت النتائج إلى أن الاتجاه للصلح هو أصل من أصول التشريع الإسلامي وإن أحكام الشريعة الإسلامية أوسع بشكل كبير من نصوص قانون الأحوال الشخصية وأن مفهوم الأحوال الشخصية في قانون الأحوال الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة تم النص عليه في المادة التاسعة من قانون الأحوال الشخصية. وإن التعديلات التشريعية قد خلصت إلى الإقرار بالحقوق الزوجية للزوج والزوجة والحقوق المشتركة بينهم.
2) أوضحت الدراسة وجود العديد من الخلافات الزوجية لم تغطيها النصوص القانونية بشكل واضح مثل الأمراض النفسية التي تصيب الزوجين قبل الزواج ويترتب على هذه العلاقة وجود أطفال قد يصابوا بتلك الأمراض النفسية.
3) هناك فرق بين الآثار القانونية للصلح لكل من حالة إنكار المدعي، وإقرار المدعي وحالة الصلح مع السكوت.
4) أن المصالحة والصلح لها دور كبير في تحقيق الأمن الأسري وإنشاء مراكز الإصلاح والتوجيه الأسري تسهم في خفض نسب دعاوى الطلاق.
5) إن قانون الأحوال الشخصية يفتقر إلى وجود نصوص قانونية تتناول حلول للنشوز، والأمر محال إلى لجنة التوجيه الأسري.
6) كشفت النتائج أن الصلح يجب أن يكون على هدف تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على تحقيق استقرار الأسرة. وأن قانون الأحوال الشخصية

يختلف بشكل واضح عما نصت عليه أحكام الفقه الإسلامي بخصوص مسألة الظهار والإيلاء في الشريعة الإسلامية.

7) يعطي القانون الإماراتي الأولوية للأهل للصلح أولاً فإذا فشلوا فإن القاضي يعين الحكمين من أصحاب الخبرة في حل النزاعات.

8) أن القانون الإماراتي لا يهتم إذا كان الخصوم أقارب من عدمه بعكس أحكام الشريعة الإسلامية التي يجوز فيها تأخير الحكم إذا كان في تأخيره مصلحة.

التوصيات:

1) إبراز دور مراكز الإصلاح والتوجيه الأسري ودورها الفعال في عودة التلاحم لكيان الأسرة الإماراتية.

2) مواجهة العديد من التحديات التي تواجه القائمين بالصلح (الإصلاح الأسري) ودعمهم بالقوانين ضمن التعديلات التشريعية لقانون الأحوال الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

3) نوصي بتحديد اختيار من يقومون بالتحكيم للصلح بين الزوجين من خلال القاضي فقط على أن يكونوا من لجنة التوجيه الأسري، لان هناك خلاف بين الفقهاء حول مسألة أو ترشيح لحكماء من أسرة الزوج والزوجة، ولان لأمر الذي يصعب معه فهم مكامن الخلاف والنزاع بين الزوجين.

4) نوصي بإلزام أطراف الصلح بالتنفيذ للمصالحة، لأن الاتفاق في الصلح قد يكون شكلياً فقط، حيث إن الطرفين قد لا يلتزمون بهذا الاتفاق، وبالتالي فإن التشريعات الجديدة لم تركز على مسألة نقض الصلح واستمرار الخلاف بين الزوجين.

5) تحقيق الأمن الأسري ومن خلال تطوير مراكز الإصلاح والتوجيه الأسري لتسهم في خفض نسب دعاوى الطلاق.

شكر وتقدير Acknowledgments

يتقدم الباحثون بالشكر إلى الجامعة العلوم الإسلامية الماليزية (**USIM**)، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح Conflict Of Interests

يعلن ويعترف الباحثون بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحثين Authors' Contributions

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويا.

قائمة المصادر المراجع

أولاً/ القران الكريم والسنة النبوية.

ثانياً/ المراجع العربية:

آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز. 2005. *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8 بيروت: مؤسسة الرسالة.

إبن الهمام الحنفي (ت: 1457). 2003. شرح *فتح القدير*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ج.6

ابن رزالي، محمد زكي. 2006. *أحكام الخلع في القفة الإسلامي ودورها في حل المشكلات الأسرية دراسة لقانون الأحوال الشخصية بولاية بينانج نموذجاً*. (رسالة الماجستير). كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد. 1987. *لسان العرب*، دار المعارف، بيروت، ط1، ج4.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد. 1999. *لسان العرب*، دار أحياء التراث العربي: بيروت، لبنان، ج10.

ابو زهرة، محمد. 1971. *محاضرات في عقد الزواج آثاره*، دار الفكر العربي: القاهرة جمهورية مصر العربية.

الأصفهاني، ابي القسم الحسين بن محمد. 2003. *تفسير الراعي الأصفهاني*، عادل بن على الشدي، ج،3 ط،1: الرياض، دار الوطن.

الألوسي، شهاب الدين محمود. 1999. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان.

بركة، نور الهدي وبوسعيدية، حليمة. 2020. *أحكام الخلع بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري*، (رسالة دكتورة). الجزائر: جامعة المسيلة.

برمضان، الطيب. 2022. *نظام التحكيم بين الزوجين*، ورقة بحثية منشورة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2.

بريكي، سمره. 2017. *الآليات القانونية لتسوية المنازعات الأسرية الصلح والتحكيم أنموذجاً دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري*. (رسالة ماجستير)، قسم الشريعة. معهد العلوم الإسلامية. جامعة الشهيد حمه لخضر: الوادي الجزائر.

بلقاسم، شتوان. 2001. *الصلح في الشريعة والقانون (دراسة مقارنة)*. (رسالة دكتوراه) في الشريعة كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: قسنطينة.

البلوشي، نورة غلوم محمد موسى محمد 2019. *الصلح الواقي من الإفلاس في النظام القانوني الإماراتي مع القانون المصري (دراسة مقارنة)*. (رسالة ماجستير). كلية القانون قسم القانون الخاص: جامعة الإمارات العربية المتحدة الإمارات.

بن عوالي، على. 2012. *الصلح ودوره في استقرار الأسرة دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون*، (رسالة ماجستير). جامعة وهران: الجزائر.

بن كعبة، عمارية. 2022. *الآليات المرصدة للصلح بين الزوجين في القانونين الجزائري والمغربي*. ورقة بحثية منشورة. مجلة الدراسات الحقوقية. العدد 1. المجلد 8.

تواتي، فضيلة وحسيني، عزيزة. 2022. *حماية المرأة من جميع أشكال العنف بين الشريعة والقانون*. مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية. العدد 1، المجلد 7. 87-115.

تومي، نوال وخلواتي، صحراوي. 2021. *أحكام الصلح ودوره في قضايا فك الرابطة الزوجية*، ورقة بحثية منشورة، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 7. العدد 2. 314-324.

جبار، أمال، 2019. *سلطة القاضي في إجراء الصلح في دعوى الخلع، دراسة مقارنة*، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السياحة والعولمة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ،5 العدد ،2: جوان.

الجصاص، أحمد بن على أبوبكر الرازي. 1992. *أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي*، الجزء الثالث، دار إحياء التراث العربي: لبنان.

الجليدي، سعيد محمد. 2010. *أحكام الأسرة في الزواج والطلاق وآثارهما*، الشركة العامة للطباعة. الخمس، ليبيا، ط3.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، 1990. *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، دار العلم للملايين.

حاشي، عبد الفتاح ورسمى. 2018. *الصلح في السنة النبوية، أنواعه وآثاره في المجتمع*. (رسالة ماجستير). السودان: جامعة إفريقيا العالمية.

الحيالي، قيس عبد الوهاب. 2022. *الوجيز في قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 28 لسنة 2005* دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي وفقاً لأخر التعديلات الواردة في قانون الأحوال الشخصية: الإمارات.

خلاف، عبد الوهاب. 1990. *أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية*، دار القلم الكويت، ط2.

الدالي، فادي عيسى عايش. 2012. *أحكام الصلح في الدماء بين الناس*، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية: غزة فلسطين.

الزحيلي، محمد مصطفى. 2001. *القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة*، ط،1، ج،2. دار الفكر: دمشق.

السرطاوي، محمد على. 2007. *التحكيم في الشريعة الإسلامية*، دار الفكر. الطبعة الأولى

الشربيني، شمس الدين محمد بن خطيب. 1997. *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*، ج4، ط1: بيروت: دار المعرفة.

الشيرازي، إبراهيم بن علي. 1992. *المهذب في فقه الإمام الشافعي*. ط1. دار القلم: دمشق سوريا.

عبد القادر، ليلى حمي وحوبه. 2021، *أثر الصلح والوساطة في تحقيق الأمن الأسري على ضوء الشريعة والقانون*. مجلة الإحياء، العدد 29، المجلد 21.53-72.

عبد الله، إسماعيل موسي مصطفي. 2008. *أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية*، فلسطين. (رسالة ماجستير). فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

عبد الله، محمد سعيد إسماعيل. 2020. *دور الصلح في تسوية المنازعات المدنية والجنائية (دراسة قانونية تحليلية)*، (رسالة ماجستير). نيقوسيا: جامعة الشرق الأدنى.

عمر، زودة. 2003. *طبيعة الأحكام بإنهاء الرابطة الزوجية وأثر الطعن فيها*، الموسوعة للنشر، الجزائر.

الغزالي، أبي حامد محمد بن محمد. 1997. *الوجيز في فقه الإمام الشافعي*، دار الأرقم، بيروت، لبنان. ط1.

فخار، حمو 2021.*الصلح في القضايا الأسرية بين الشريعة والقانون الجزائري*. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. 14(03). 475-488.

الكبيسي، عبد الحافظ. 1988. *ويسألونك عن المرأة*، ط،٢ مطبعة الحوادث، بغداد. العراق.

لمطاعي، نور الدين. 2006. *عدة الطلاق الرجعي وأثارها على الأحكام القضائية*، (رسالة دكتوراه) في القانون، كلية الحقوق، السنة الجامعية بن عكنون: الجزائر.

محمد، ريحان. 2021. *الطلاق والحقوق المالية للمرأة المطلقة دراسة تحليلية مقارنة في ضوء قانون الأحوال الشخصية العراقي*، مجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، (1) 10. 452-466.

محمود، محمد محمود يحي، محمد عثمان آدم سليمان. 2015. *الصلح الجنائي في القانون والشريعة الإسلامية*. (رسالة دكتوراة). الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهري.

مخدوم، مصطفى. 1999. *قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية*، ط1 دار إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية

المسيعديين، خالد إبراهيم. 2006. *أحكام الصلح بين الزوجين، دراسة فقهية مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الأردني*، (رسالة ماجستير) في الشريعة قسم الفقه وأصوله، جامعة مؤتة: الأردن

النور، محمد سليمان. 2012. *التحكيم بين الزوجين في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية الإماراتي*، ورقة بحثية منشورة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 9، عدد 2.

النيداني، الأنصاري حسن. 2001. *الصلح القضائي دراسة تأصيلية وتحليلية لدور المحكمة في الصلح والتوفيق بين الخصوم*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر

موقع الهيئة التنافسية الاتحادية للإحصاء. (2019). https://fcsc.gov.ae/ar-ae تاريخ الاسترداد 2022/11/12

قانون الأحوال الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة قانون اتحادي رقم 28 لسنة 2005 قانون الأحوال الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحدث التعديلات بمرسوم اتحادي رقم 8 لسنة 2019.

قرار رقم 3 لسنة 2021 باعتماد دليل الإجراءات التنظيمية في مسائل الأحوال الشخصية في محاكم دبي.

وزارة العدل. 2008. *المذكرة الإيضاحية لقانون الأحوال الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة* معهد التدريب والدراسات القضائية: الامارات.

ثالثاً/ المراجع الأجنبية:

Al-Qurān al-Karīm and Sunnah.

Abadi, Majd al-Din Muhammad bin Yaqoub al-Fayrouz. 2005. *Al-Qamoom Al-Muhit*, edited by: Al-Resala Foundation's Heritage Investigation Office, 8th edition, Beirut: Al-Resala Foundation.

Abdel Qader, Laila Hami and hoba. 2021, *The impact of reconciliation and mediation in achieving family security in light of Sharia and law*. Al-Ihya Magazine, Issue 29, Volume 21.53-72.

Abdullah, Ismail Musa Mustafa. 2008. *Rulings on Khula in Islamic Sharia, Palestine*. (Master Thesis). Palestine: An-Najah National University in Nablus.

Abdullah, Muhammad Saeed Ismail. 2020. *The role of conciliation in settling civil and criminal disputes (an analytical legal study)*, (Master's thesis). Nicosia: Near East University.

Abu Zahra, Muhammad. 1971. Lectures on the Marriage Contract and its Implications, Dar Al-Fikr Al-Arabi: Cairo, Arab Republic of Egypt.

Al Balushi, Noura Ghuloum Muhammad Musa Muhammad 2019. *Reconciliation preventing bankruptcy in the UAE legal system with Egyptian law (a comparative study)*. (Master Thesis). College of Law, Department of Private Law: United Arab Emirates University, UAE.

Al-Ahwani, H. E. K. (2014). *Cybercrime*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Alusi, Shihab al-Din Mahmoud. 1999. *The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathanis*, Dar Revival of Arab Heritage: Beirut, Lebanon.

Al-Dali, Fadi Issa Ayesh. 2012. *Rulings on reconciliation in blood between people*, (Master's thesis), College of Sharia and Law, Islamic University: Gaza, Palestine.

Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad bin Muhammad. 1997. *Al-Wajeez fi Jurisprudence of Imam Al-Shafi'i, Dar Al-Arqam*, Beirut, Lebanon. 1st edition.

Al-Hayali, Qais Abdel-Wahhab. 2022. *Al-Wajeez in the UAE Personal Status Law No. 28 of 2005*, a comparative study of Islamic jurisprudence according to the latest amendments contained in the Personal Status Law: UAE.

Al-Isfahani, Abu Al-Oath Al-Hussein bin Muhammad. 2003. Tafsir al-Ra'i al-Isfahani, Adel bin Ali al-Shadi, vol. 3, 1st edition: Riyadh, Dar al-Watan.

Al-Jalidi, Saeed Muhammad. 2010. *Family rulings on marriage and divorce and their effects*, General Printing Company. Al-Khoms, Libya, 3rd edition.

Al-Jassas, Ahmed bin Ali Abu Bakr Al-Razi. 1992. *Provisions of the Qur'an*, edited by Muhammad al-Sadiq Qamhawi, Part Three, Arab Heritage Revival House: Lebanon.

Al-Jawhari, Ismail bin Hammad, 1990. *Al-Sahhah Taj Al-Lughah and Sahih Arabic*, Dar Al-Ilm Lil Al-Millain.

Al-Kubaisi, Abdul Hafez. 1988. *They ask you about women*, 2nd ed., Al-Hadith Press, Baghdad. Iraq.

Al-Musaadi, Khaled Ibrahim. 2006. *Provisions for reconciliation between spouses, a jurisprudential study compared to the Jordanian Personal Status Law*, (Master's thesis) in Sharia, Department of Jurisprudence and its Principles, Mu'tah University: Jordan

Al-Naydani, Al-Ansari Hassan. 2001. *Judicial reconciliation: An essential and analytical study of the court's role in reconciliation and reconciliation between opponents*. Alexandria, Egypt: New University Publishing House

Al-Nour, Muhammad Suleiman. 2012. *Arbitration between spouses in Islamic jurisprudence and UAE personal status law*, published research paper, University of Sharjah Journal of Sharia and Legal Sciences, Volume 9, Number 2.

Al-Sartawi, Muhammad Ali. 2007. *Arbitration in Islamic Sharia*, Dar Al-Fikr. First edition

Al-Sherbini, Shams al-Din Muhammad bin Khatib. 1997. *Mughni al-Muhtaj Il-Minhaj al-Minhaj al-Minhaj*, vol. 4, 1st edition: Beirut: Dar al-Ma'rifa.

Al-Shirazi, Ibrahim bin Ali. 1992. *Al-Muhadhdhab in the jurisprudence of Imam Al-Shafi'i*. 1st edition. Dar Al-Qalam: Damascus, Syria.

Al-Zuhaili, Muhammad Mustafa. 2001. *Jurisprudential rules and their applications in the four schools of thought,* 1st ed., 2nd vol. Dar Al-Fikr: Damascus.

Baraka, Nour Al-Huda and Bousaidi, Halima. 2020. *The provisions of Khula between Islamic law and Algerian law*, (Doctor's dissertation). Algeria: University of M'sila.

Belkacem, Shetwan. 2001. *Reconciliation in Sharia and Law (A Comparative Study)*. (Doctoral Thesis) in Sharia, Faculty of Fundamentals of Religion, Sharia and Islamic Civilization, Prince Abdul Qadir University of Islamic Sciences: Constantine.

Ben Awali, Ali. 2012. *Reconciliation and its role in family stability*, a comparative study between Sharia and law, (Master's thesis). University of Oran: Algeria.

Ben Razali, Muhammad Zaki. 2006. *The provisions of Islamic Khula' (khul') and their role in solving family problems*, a study of the Personal Status Law in the state of Penang as an example. (Master's Thesis). Kuala Lumpur: International Islamic University.

Bin Kaaba, Ammaria. 2022. *Mechanisms for reconciliation between spouses in Algerian and Moroccan law*. Published research paper. Journal of Legal Studies. Issue 1. Volume 8.

Braun, V., & Clarke, V. (2019). *Using Thematic Analysis in Psychology*. Qualitative Research in Psychology, 3 (2), 77-101.

Briki, Samra. 2017. *Legal mechanisms for settling family disputes*, reconciliation and arbitration as a model, a comparative study in Islamic jurisprudence and Algerian family law. (Master's thesis), Sharia Department. Institute of Islamic Sciences. University of Shahid Hama Lakhdar: Oued, Algeria.

Fakhar, Hamo 2021. *Reconciliation in family cases between Sharia and Algerian law*. Al-Wahat Journal for Research and Studies. 14(03). 475-488.

Hashi, Abdel Fattah and Rasmy. 2018. *Reconciliation in the Prophet's Sunnah, its types and effects on society*. (Master Thesis). Sudan: International University of Africa.

Ibn al-Hammam al-Hanafi (d. 1457). 2003. *Explanation of Fath al-Qadir, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut*, Lebanon, 1st edition, vol. 6

Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad. 1987. *Lisan al-Arab*, Dar al-Maaref, Beirut, 1st edition, vol. 4.

Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad. 1999. *Lisan al-Arab*, Dar Revival of Arab Heritage: Beirut, Lebanon, vol. 10.

Jabbar, Amal, 2019. *The judge's authority to conduct reconciliation in a divorce case, a comparative study*, a six-party peer-reviewed international scientific journal issued by the Tourism and Globalization Laboratory, Journal of Legal Studies, Volume 5, Issue 2: June.

Khalaf, Abdul Wahab. 1990. *Personal Status Provisions in Islamic Sharia*, Dar Al-Qalam Kuwait, 2nd edition.

Lamati, Nour al-Din. 2006. *The number of revocable divorce and its effects on judicial rulings*, (PhD dissertation) in law, Faculty of Law, University Year Ben Aknoun: Algeria.

Mahmoud, Muhammad Mahmoud Yahya, Muhammad Othman Adam Suleiman. 2015. *Criminal reconciliation in Islamic law and law*. (Ph. D thesis). Khartoum: Al-Zaim Al-Azhari University

Makhdoom, Mustafa. 1999. *Rules of Means in Islamic Sharia, 1st edition*, Dar Ishbilia, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

Muhammad, Rayhan. 2021. *Divorce and the financial rights of divorced women, a comparative analytical study in light of the Iraqi Personal Status Law*, Academy Journal of Nawroz University, (1) 10.

Muhammad, Rayhan. 2021. *Divorce and the financial rights of divorced women, a comparative analytical study in light of the Iraqi Personal Status Law*, Academy Journal of Nawroz University, (1) 10. 452-466.

Omar, Zawda. 2003. *The nature of rulings terminating the marital bond and the effect of appealing them*, Encyclopedia Publishing, Algeria.

Ramadan, the good one. 2022. *The Arbitration System between Spouses*, a published research paper, Journal of Legal and Political Research, Volume 4, Issue 2.

Tommy, Nawal and Khalwati, Sahrawi. 2021. *Conciliation provisions and their role in marital dissolution cases*, published research paper, Journal of Law and Political Science, Volume 7. Issue 2. 314-324.

Touati, Fadela and Hosseini, Aziza. 2022. *Protecting women from all forms of violence between Sharia and the law*. Professor Researcher Journal for Legal and Political Studies. Issue 1, Volume 7. 87-115.

Ministry of Justice. 2008. Explanatory Memorandum on the Personal Status Law in the United Arab Emirates Institute of Training and Judicial Studies: Emirates.

Resolution No. 3 of 2021 approving the Guide to Regulatory Procedures in Personal Status Matters in Dubai Courts.

The Personal Status Law of the United Arab Emirates Federal Law No. 28 of 2005

The Personal Status Law of the United Arab Emirates in accordance with the latest amendments by Federal Decree No. 8 of 2019.

Website of the Federal Competitiveness Authority for Statistics. (2019). https://fcsc.gov.ae/ar-ae // Retrieval date 11/12/2022